



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأمم المتحدة
للأغذية والزراعة



لجنة مصايد الأسماك

اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك

الدورة السابعة عشرة

فيغو، إسبانيا، 25-29 نوفمبر/تشرين الثاني 2019

التتبع: عمل منظمة الأغذية والزراعة مؤخرًا وفي المستقبل

موجز

تعرض هذه الوثيقة آخر مستجدات الأنشطة التي نفذتها المنظمة بشأن التتبع في مجال المصايد وتربية الأحياء المائية منذ انعقاد الدورة السادسة عشرة للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك (اللجنة الفرعية) (بوسان، 2017)، بما يشمل المساعدة الفنية وأنشطة بناء القدرات، وتقارير البحوث الفنية وإقامة الشراكات مع المبادرات ذات الصلة.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب اللجنة الفرعية

- ◀ إبداء التعليقات على العمل الذي أجرته المنظمة مؤخرًا بشأن التتبع في مجال المصايد وتربية الأحياء المائية؛
- ◀ وتقديم معلومات بشأن التجارب الوطنية والإقليمية وما بين الأقاليم ذات الصلة بالتتبع في مجال المصايد وتربية الأحياء المائية، بما في ذلك اعتماد سياسات ذات صلة والامتثال لشروط السوق؛
- ◀ ومشاركة تجارب وطنية تتعلق بتحديات الامتثال لشروط التتبع في الأسواق؛
- ◀ وتقديم توجيهات لأعمال المنظمة الأخرى بشأن التتبع في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، ولا سيما بشأن المساعدة الفنية وبناء القدرات للبلدان النامية والقطاع الصغير الحجم؛
- ◀ والإحاطة علمًا بالتقدم المحرز، بما يشمل الدراسات المنفذة ذات الصلة والتعاون مع المبادرات والمنظمات الدولية، واقتراح إجراءات وتوصيات لعمل المنظمة المستقبلي بشأن التتبع.



nb241

NB241/A

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR) الموجودة على هذه الصفحة؛ وهذه مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

معلومات أساسية

1- يؤدي تتبع الأسماك والمنتجات السمكية دورًا رئيسيًا في التأكد من اكتمال سلسلة التوريد من أجل ضمان جودة تلك المنتجات أو سلامتها أو شرعيتها أو أنها ناشئة عن مصايد خاضعة للإدارة المستدامة. ويعترف عدد متزايد من الحكومات والمستهلكين وأصحاب المصلحة المختلفين على امتداد سلسلة القيمة بمنافع التتبع. وقد فرضت بلدان عدة التتبع كشرط إلزامي بوصفه موجبًا صريحًا لإنفاذ لوائح سلامة الأغذية. ولآليات التتبع أهمية حيوية بالنسبة إلى العديد من المسائل الهامة المتصلة بالسوق، مثل مخططات توثيق المصيد لأجل مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وتقييم سلسلة المسؤولية المتعلقة بإصدار شهادات الاستدامة.

2- ومنذ عام 2008، يشكل التتبع في قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية جزءًا لا يتجزأ من جدول أعمال لجنة مصايد الأسماك لدى المنظمة وجدول أعمال اللجنة الفرعية، حيث من المعترف به أنّ التتبع يصبح من الشروط الإلزامية بشكل متزايد في إطار التجارة الدولية وأنه ينبغي بذل الجهود لإدماج تلك الشروط من أجل تفادي الحواجز غير الضرورية التي تعرقل التجارة. وبالإضافة إلى ذلك، اقترحت اللجنة الفرعية وضع خطوط توجيهية لأفضل الممارسات من أجل تتبع متكامل.

3- وقامت الدورة الثانية عشرة للجنة الفرعية (بوينس آيرس، 2010) باستعراض مشروع الخطوط التوجيهية لأفضل الممارسات من أجل التتبع المتكامل الذي اقترحت المنظمة، وأقرت بأن مبادرات التتبع تشكل أدوات مفيدة للتحقق من اكتمال سلسلة التوريد. ووافق الأعضاء على منافع إدماج إلزامية التتبع واعترفوا أيضًا بأن شروط سلامة الأغذية تختلف نوعًا ما عن تلك المرتبطة بالاستدامة. وتم الاتفاق على أنه ينبغي للمنظمة أن تضطلع بدور متواصل في توفير المساعدة الفنية إلى البلدان التي تنشئ نظمًا للتتبع أو تسعى إلى إدماجها. وأوصي أيضًا بأنه ينبغي للمنظمة أن ترصد التطورات الفنية وتقيم قابلية تطبيقها في نظم التتبع.

4- وطلبت الدورة الثالثة عشرة للجنة الفرعية (حيدر آباد، 2012) إلى المنظمة أن تجمع أفضل الممارسات والمعايير الراهنة لمجموعة من غايات التتبع وإجراء تحليل للثغرات. وجرى تحديد المبادئ لمخططات التتبع أيضًا، وهي: عدم طرح عوائق غير مجدية أمام التجارة والتكافؤ والاستناد إلى المخاطر والموثوقية والبساطة والوضوح والشفافية. ووافقت اللجنة الفرعية على عقد مشاورات للخبراء لدعم صياغة الخطوط التوجيهية لأفضل الممارسات.

5- وقامت الدورة الرابعة عشرة للجنة الفرعية (بيرغن، 2014) باستعراض مشروع الخطوط التوجيهية لأفضل الممارسات بشأن التتبع في ما يخص سلامة الأغذية واستدامتها وشرعيتها. وأعرب بعض الأعضاء عن شواغلهم لدى تقديم تلك الخطوط التوجيهية إلى لجنة مصايد الأسماك، وأوصوا بأن تركز الأعمال الأخرى في هذا المجال على ضمان شرعية الأسماك. وذكر أيضًا أن مشروع الخطوط التوجيهية يفتقر إلى تحليل للثغرات.

6- ووفقاً للتوصيات السابقة، قامت الدورة الخامسة عشرة للجنة الفرعية (أغادير، 2016) باستعراض تحليل الثغرات وأوجه عدم التطابق في معايير وقواعد التتبع لدى مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، ولاحظت مدى فائدة التقرير في صياغة الوثائق بشأن المصيد وبرامج السلامة الغذائية. وأحاطت اللجنة الفرعية علماً أيضاً بدور التتبع على امتداد سلسلة القيمة ومخططات توثيق المصيد وغير ذلك من تدابير للوصول إلى الأسواق كأدوات لمنع دخول الأسماك غير المشروعة إلى التجارة الدولية والأسواق المحلية.

7- ودعمت الدورة السادسة عشرة للجنة الفرعية (بوسان، 2017) التدابير المؤدية إلى منع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، بما في ذلك التتبع ومخططات توثيق المصيد، مع الإحاطة علماً بأنها لا يجب أن تتحول إلى عوائق فنية غير مجدية للتجارة، كما أبلغت عن المبادرات الوطنية في تنفيذ تلك التدابير.

المساعدة الفنية وأنشطة بناء القدرات التي قدمتها المنظمة مؤخرًا إلى الدول الأعضاء في مجال تتبع الأغذية البحرية

8- عُقدت سلسلة من حلقات العمل والندوات الوطنية والإقليمية والدولية منذ الدورة الأخيرة للجنة الفرعية. وقد ركزت حلقات العمل والندوات تلك على بناء القدرات ونشر المعلومات وأنشطة التدريب المنفذة لمساعدة الأعضاء في تعزيز نظمهم الوطنية لتتبع الأغذية البحرية.

الممارسات الجيدة الوطنية والإقليمية في مجال تتبع الأغذية البحرية في أفريقيا لأجل مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم

9- انطلاقاً من حلقة عمل مشاهمة حول بناء القدرات في البلدان الآسيوية عقدت عام 2016 في كوشي، الهند¹، قامت المنظمة بعقد حلقة عمل إقليمية بشأن الممارسات الجيدة الوطنية والإقليمية في مجال تتبع الأغذية البحرية في أفريقيا لأجل مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، في الدار البيضاء بالمغرب من 8 إلى 10 مايو/أيار 2018. وقد استقطبت حلقة العمل مشاركين من مختلف الإدارات لدى الحكومات الوطنية في أفريقيا الغربية والشرقية، بالإضافة إلى ممثلين عن هيئة مصايد أسماك جنوب غرب المحيط الهندي، والمؤتمر الوزاري المعني بالتعاون في مجال مصايد الأسماك في ما بين الدول الأفريقية الملاصقة للمحيط الأطلسي. وساعدت تلك الفعالية في التوعية بهذه المواضيع، وقدمت تدريباً على التتبع وما يتصل به من أدوات لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وأرشدت المندوبين إلى كيفية تناول نقاط دخول منتجات الصيد والمنتجات السمكية غير المشروعة عبر سلسلة التوريد، ووسائل تعزيز إجراءات معالجة نقاط الضعف تلك. وقامت حلقة العمل بتوزيع الخطوط التوجيهية للممارسات الجيدة لمنظمة الأغذية والزراعة² التي تخص النظم الوطنية لتتبع الأغذية البحرية، فضلاً عن منشورات أخرى أصدرتها المنظمة مؤخرًا على شكل مواد تدريبية.³

¹ <http://www.fao.org/3/I8795EN/i8795en.pdf>

² <http://www.fao.org/3/I8795EN/i8795en.pdf>

³ <http://www.fao.org/3/a-i8183e.pdf>; <http://www.fao.org/3/a-i5684e.pdf%202016>

الندوة الدولية بشأن سلسلة قيمة الأغذية البحرية المستدامة: التتبع⁴

10- عقدت المنظمة "الندوة الدولية بشأن سلسلة قيمة الأغذية البحرية المستدامة: التتبع" في شنغهاي، الصين من 28-30 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 بدعم مالي من جامعة Shanghai Ocean وقد شارك فيها مسؤولون حكوميون من قطاع المصايد والتجارة لبلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، ناهيك عن ممثلين من الأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والأجهزة الحكومية الدولية ولا سيما مركز تنمية مصايد الأسماك في جنوب شرق آسيا. وقد شكّلت تلك الندوة منبراً للمشاركين تناولوا من خلاله مجموعة متنوعة من المواضيع المتصلة بسلاسل قيمة الأغذية البحرية المستدامة وتطبيقات التتبع.

11- وخلال المناقشة الختامية، شدّد المشاركون على أهمية عمل المنظمة ولا سيما في المواءمة بين المبادرات فضلاً عن أنشطة بناء القدرات. وفي هذا الصدد، اقترح المشاركون التوصيات التالية مسلطين الضوء عليها: (أ) صياغة إرشادات لدعم الأعضاء في تنفيذ أو تنقيح أطر تنظيمية وطنية بشأن تتبع الأغذية البحرية بما يشمل قائمة بالحد الأدنى من شروط التتبع على امتداد سلاسل قيمة الأغذية البحرية؛ (ب) وأهمية التحقق من البيانات لمعالجة القضايا المتصلة بالشفافية وبتسجيل البيانات والتحقق منها، فضلاً عن دعم التشغيل البيئي؛ (ج) وتحديد وتوثيق ونشر منافع وحوافز اعتماد نظم التتبع في سلسلة توريد الأغذية البحرية؛ (د) وعمل المنظمة بشكل أكثر استباقية في تنسيق العمل العالمي بشأن التتبع في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، ومساهمتها البناءة في المبادرات المتعددة لأصحاب المصلحة؛ (هـ) ومواصلة المنظمة أنشطة بناء القدرات الفنية لأعضائها ودعمهم على صعيد إرساء نظم التتبع الوطنية أو تعزيزها من أجل مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم أو لغايات السلامة الغذائية.

حوار أغادير بشأن التتبع وسلاسل القيمة المسؤولة اجتماعياً لمصايد الأسماك ولتربية الأحياء المائية

12- جرى تناول قضيتي التتبع والمسؤولية الاجتماعية على هامش الدورة الخامسة لمعرض أليوتيس الدولي⁵ وهو أحد أكبر المعارض والمؤتمرات في أفريقيا وينعقد مرة كل سنتين، من تنظيم وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات في المغرب. وقد حضر "المائدة المستديرة بشأن التتبع" التي عقدت في أغادير بالمغرب في 22 فبراير/شباط حشد من المشاركين ضم قادة القطاع ومنظمات مهنية وأجهزة تنظيمية ومؤسسات إقليمية ومنظمات تعنى بالتسويق التجاري والبيع بالتجزئة والتصنيع. ونوقشت الممارسات الحالية وشروط استيفاء احتياجات الأسواق الوطنية والدولية في ما يخص التتبع. وشارك الحضور تجارهم وحددوا التحديات والإجراءات ذات الأولوية من أجل تحسين ممارسات التتبع. كما جرى تسليط الضوء على أهمية الأطر التنظيمية لغاية وضع نظم التتبع وإنفاذها ورصدها والتحقق منها.

⁴ <http://www.fao.org/in-action/globefish/news-events/details-events/en/c/1174288/>

⁵ <http://www.salonhalieutis.com/en/>

13- وعلى غرار نتائج الندوة الدولية التي عقدتها المنظمة عام 2018، شدد المشاركون على أن معالجة التحديات في تنفيذ نظم التتبع الراهنة وترفيغ هذه النظم ستتطلب ما يلي: (أ) التوعية بمنافع وحواجز اعتماد نظم التتبع؛ (ب) وحشد الجهود من أجل المواءمة بين معايير تتبع الأسماك والمنتجات السمكية المتّجر بها محلياً وإقليمياً ودولياً؛ (ج) واعتماد نهج سلسلة التوريد وسلسلة القيمة من أجل تنظيم قطاع المصايد بشكل أفضل، وتحسين التعاون والتنسيق بين أصحاب المصلحة وتيسير تنفيذ نظم التتبع من البداية إلى النهاية؛ (د) وإنشاء نظم للتتبع من البداية إلى النهاية تقوم على ربط عناصر البيانات الرئيسية بمعرفات فريدة، والتشديد على إنشاء ما يعرف بـ"حالات التتبع الحرج".

مشروع حساب الأمانة الأحادي بشأن "إنشاء نظام وطني للتتبع في سلسلة توريد الأغذية البحرية في سلطنة عمان"

14- في خطوة تهدف إلى التقدم على صعيد تعزيز شروط السلامة والجودة في قطاع الأغذية البحرية العماني "من شبكة الصيد إلى المائدة" وتكوين فهم مبدئي للمشاكل المتصلة بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، تزعم وزارة الزراعة والثروة السمكية في عمان وضع مشروع بالتعاون مع المنظمة.

15- ويهدف المشروع إلى إنشاء نظام رقمي شامل للتتبع يتمتع بإجراءات واضحة لسحب واسترجاع المنتجات، تغطي سلسلة التوريد كلها. وتحضيراً لمشروع المساعدة الفنية، نفذت المنظمة مهمة تقصي حقائق وتحليلاً أولياً للثغرات من أجل تصميم مشروع التتبع، فصيغت توصيات وتم الاتفاق على اقتراح بشأن الخطوات التالية. وسيكتمل هذا المشروع الشراكة الاستراتيجية بين سلطنة عمان والمنظمة ويوسع نطاقها، وسيساهم في إطار البرمجة القطرية "الرؤية المستقبلية 2020" و"رؤية 2040 بشأن المصايد وتربية الأحياء المائية". وقد أجريت الاتصالات الأولية لتنفيذ العمل بالتعاون الوثيق مع المفوضية الأوروبية للشؤون البحرية والمصايد.

تنفيذ دراسات للمنظمة مؤخراً بشأن التتبع في المصايد وفي تربية الأحياء المائية

تتبع الأغذية البحرية من أجل امتثال المصايد للمعايير: دعم مخططات توثيق المصيد على المستوى القطري

16- تم نشر التقرير بشأن "تتبع الأغذية البحرية من أجل امتثال المصايد: دعم مخططات توثيق المصيد على المستوى القطري"⁶ في أواخر عام 2017 بدعم مالي من حكومة اليابان. ويبحث هذا التقرير في كيفية مساهمة دول الساحل أو العلم أو الميناء أو التجهيز أو الأسواق النهائية ضمن سلاسل القيمة للأغذية البحرية، في تعظيم فعالية مخططات توثيق المصيد، مع تركيزه على تتبع شحنات الأغذية البحرية. إلا أن التقرير ينظر أيضاً في آليات أخرى هامة للامتثال تتعدى نطاق التتبع، ويدعم التنفيذ الفعال لمخططات توثيق المصيد على المستوى القطري. ويشرح التقرير آليات التتبع المحددة المدرجة في مخططات توثيق المصيد، وأنواع صكوك الدعم الإضافية التي علىفرادى البلدان تقديمها على امتداد سلاسل توريد الأغذية البحرية. وتجد هذه الدراسة أن آليات رصد المصايد التقليدية وتفتيشها ومعاقبها لها أهمية كبرى

بالنسبة إلى دول العلم والساحل والسوق النهائية، في حين أن آليات التتبع الفعالة على المستوى القطري لها أهمية خاصة بالنسبة إلى دول الميناء والتجهيز.

أبعد من الامتثال للوائح التنظيمية: منافع تتبع الأغذية البحرية والحالات الناجحة

17- يجري حاليًا إعداد دراسة فنية بعنوان "أبعد من الامتثال للوائح التنظيمية: منافع تتبع الأغذية البحرية والحالات الناجحة" بدعم مالي من حكومة اليابان. ويتمثل الهدف من الدراسة في تحديد منافع التتبع في المصايد وتربية الأحياء المائية وتحليل تلك المنافع إلى جانب الامتثال للوائح التنظيمية مثل تحسين إدارة سلسلة التوريد، وتيسير الوصول إلى السوق والتخفيف من المخاطر. وسوف تستعرض الدراسة وتحلل المعلومات بشأن المعايير والقواعد الحالية للتتبع التي تخدم غايات مختلفة في القطاع، بما في ذلك المعايير والخطوط التوجيهية الدولية والمعايير التنظيمية وغير التنظيمية. وستقدم حالات ناجحة على الصعيد الإقليمي وتحللها. وستعرض هذه الدراسة الفنية التتبع من وجهات نظر مختلفة وتساعد في فهم ضرورة إقامة نظم تتبع لدى الشركات بطريقة أكثر إيجابية. كما ستقوم بتجميع حوافز السياسات الراهنة من الحكومات والجمعيات القطاعية لتشجيع إرساء تلك النظم.

تطبيق تكنولوجيا قواعد البيانات التسلسلية في إنشاء سلاسل القيمة للأغذية البحرية

18- أنتجت المنظمة عددًا من الدراسات والتقارير بشأن تطبيق تكنولوجيا قواعد البيانات التسلسلية في الزراعة، ولكن لم تتناول أية من تلك الدراسات ذلك التطبيق في مجال المصايد وتربية الأحياء المائية. وفي هذا الصدد سيقدم تقرير قريب الصادر نظرة عامة إلى كيفية استخدام هذه التكنولوجيا الجديدة في سلاسل القيمة لدى المصايد وتربية الأحياء المائية حول العالم. وسوف يستعرض التقرير تطبيقات تكنولوجيا قواعد البيانات التسلسلية والفرص المتعلقة بها في سلاسل قيمة المصايد وتربية الأحياء المائية، وسوف يركز على الميزات التنافسية في تناول مسائل التتبع والشفافية والغش في السمك وتكامل الأغذية وسلامتها. وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم التقرير بتجميع تداعيات استخدام قواعد البيانات التسلسلية على السياسات العامة والتجارة مع تقديم توصيات تتعلق بالسياسات إلى الحكومات والمنظمات الدولية.

تعاون المنظمة وعملها مع المبادرات والمنظمات الدولية الأخرى

الحوار العالمي بشأن تتبع الأغذية البحرية

19- يشكّل الحوار العالمي بشأن تتبع الأغذية البحرية منتدى دوليًا في ما بين الشركات يهدف إلى صياغة خطوط توجيهية طوعية عالمية من أجل التتبع البيئي للأغذية البحرية. وقد أطلق هذا الحوار المدفوع من القطاع في عام 2017 بمشاركة 61 عضوًا في القطاع.

20- وهو يهدف إلى إنتاج إطار عالمي متسق لتتبع الأغذية البحرية يقوم على أربع ركائز هي: (1) عناصر بيانات رئيسية متفق عليها دوليًا ترتبط خصيصًا بمنتجات الأغذية البحرية؛ (2) وخصائص فنية لنظم التتبع القائمة على التشغيل البيئي، بالإضافة إلى أطر قياسية قانونية وتجارية من أجل تيسير تبادل المعلومات في ما بين الشركات؛ (3) وأسس مقارنة متفق عليها دوليًا من أجل التحقق من صلاحية البيانات؛ (4) ومواءمة اللوائح الوطنية المراعية للشركات من أجل المساعدة في التخفيف من عبء الامتثال. وجرى تنظيم الحوار العالمي بشأن تتبع الأغذية البحرية على 3 مجموعات عمل شاملة بحيث تركز مجموعة العمل الأولى على تحديد عناصر البيانات الرئيسية ومواءمتها والتحقق منها؛ فيما تتمحور مجموعة العمل الثانية على هندسة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وممارستها وإجراءاتها بشأن الوصول إلى البيانات والأمن؛ أما المجموعة الثالثة فتعنى بالمواءمة بين السياسات واللوائح التنظيمية.

21- وفي مطلع 2019، انضمت المنظمة إلى مجموعة الحوار الاستشارية وبدأت تتلقى بانتظام آخر المستجدات عن تقدم الحوار العالمي الأمر الذي أتاح للمنظمة تقديم مساهمات استشارية وحضور اجتماعات معقودة بانتظام.

المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس

22- ضمن إطار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس تتكون اللجنة الفنية بشأن المصايد وتربية الأحياء المائية (ISO/TC 234) من 22 بلدًا عضوًا مشاركًا و27 بلدًا مراقبًا و10 منظمات للاتصال بما فيها منظمة الأغذية والزراعة. وتسعى اللجنة الفنية إلى توحيد المقاييس في مجال المصايد وتربية الأحياء المائية بما يشمل على سبيل المثال لا الحصر، المصطلحات والخصائص الفنية للتجهيزات وتشغيلها، وتحديد خصائص مواقع تربية الأحياء المائية، والحفاظ على الظروف الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية المناسبة لها، والرصد البيئي والإبلاغ عن البيانات والتتبع والتخلص من النفايات.

23- وفي مجال التتبع، جرى وضع ثمانية معايير تغطي خصائص المعلومات الواجب تسجيلها، بيد أنها لم تتناول كيفية تبادل المعلومات على امتداد سلسلة القيمة. وتواصل المنظمة مشاركتها في اجتماعات اللجنة الفنية من أجل البحث في كيفية اعتماد المعايير الحالية وتتبع السلسلة من البداية إلى النهاية، وتحسينها وتطبيقها من قبل أصحاب المصلحة وربطها بطريقة أكثر فعالية بالعمل الحالي للمنظمة.